اقتصاد

economy@aljarida.com
Fax: 2257033

1,000 الدينار

$ 3,769 ▲

€ 2,414 ▼

المؤشر الكويتي

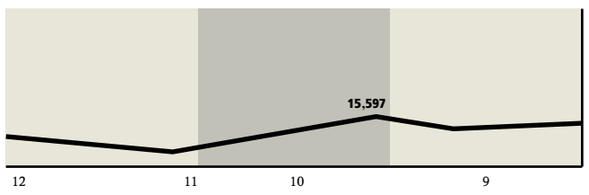

السعودية تقترح صندوقاً بمليار دولار لمساعدة الدول الفقيرة

توقعات ضئيلة بالتوصل إلى حلول لارتفاع أسعار النفط في جدة

تحاول دول «أوبك» المساهمة في أرباح النفط القياسية لتقديم يد العون إلى المعوزين حول العالم، لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، واقترحت السعودية إنشاء صندوق لأوبك بقيمة مليار دولار، وعرضت تقديم قروض ميسرة سعيا إلى تحقيق هذا الهدف.

اقترحت السعودية امس إنشاء صندوق لأوبك حجمه مليار دولار وعرضت تقديم قروض ميسرة بقيمة 500 مليون دولار لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة.

وقال العاهل السعودي الملك عبد الله خلال اجتماع للدول المنتجة والمستهلكة للنفط في جدة أمس إن بلاده مستعدة لتوفير كل إمدادات النفط اللازمة في المستقبل، وعزا ارتفاع أسعار النفط إلى المضاربة والرسوم.

ودعا الملك عبد الله البنك الدولي إلى ترتيب اجتماع دولي لبحث مبادرته الرامية إلى مساعدة الدول الفقيرة.

وعلى صعيد آخر بدت فرص اتخاذ منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» قرارا بزيادة انتاجها، ضئيلة خلال اجتماع المنتجين والمستهلكين في جدة امس، بالرغم من المطالبات الملحة من قبل المستهلكين الكبار، خصوصاً مع ظهور تباينات داخل المنظمة حيال هذه المسألة.

وقال شكيب خليل الرئيس الحالي لأوبك التي تضم 13 دولة تنتج أكثر من 38% من النفط في العالم، انه لا حاجة إلى زيادة الانتاج في الوقت الراهن، معتبرا ان السوق «متوازن» والاسعار المرتفعة «لا علاقة لها بأساسيات السوق».

دراسة السوق أولاً

واضاف خليل، وهو وزير البترول الجزائري، ان «موقف اوبك هو اننا في هذه المرحلة نحتاج إلى دراسة السوق، وسنجتمع في سبتمبر لاتخاذ قرار».

وتابع قبل بدء «اجتماع جدة للطاقة»، «قلنا انه ليس هناك حاجة إلى عقد اجتماع في يونيو، ونعتقد ان هناك توازنا في الاسواق (..) والاسعار لا علاقة لها باساسيات السوق».

وتساءل خليل: «اذا كانت الاسواق متوازنة في سبتمبر، فلماذا نزيد الانتاج؟» مؤكدا انه «ليس هناك مشكلة في الامدادات النفطية».

وتطالب الدول الصناعية المستهلكة الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة المصدرين برفع الانتاج لمواجهة ارتفاع الاسعار، لكن الدول المصدرة وعلى رأسها السعودية تؤكد ان الازمة الحالية لا علاقة لها باساسيات السوق، وانما بالمضاربات والنقص في قدرات التكرير لدى الدول المستهلكة.

طمأنة الزبائن

ولكن بالرغم من هذا الموقف، اتخذت السعودية خطوة احادية برفع الانتاج من اجل طمأنة زبائنها، مما اثار حفيظة بعض اعضاء «أوبك» خصوصا ايران.

واعلنت المملكة في مايو خلال زيارة للرئيس الاميركي جورج بوش زيادة انتاجها بمقدار 300 الف برميل يوميا في يونيو، ثم اعلنت قبل ايام رفع انتاجها مئتي الف برميل اضافية يوميا اعتبارا منيوليو، ليبلغ حجمه الكلي 9.65 ملايين برميل يوميا.

وعشية انعقاد اجتماع جدة، قال وزير النفط الليبي شكري غانم: ان «الاجتماع لن يحقق شيئا»، معربا عن اعتقاده بانه سيكون مجديا عقد اجتماع بين «أوبك» ومجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى بخصوص ازمة اسعار النفط.

وقد بلغت اسعار الخام مستويات قياسية باتت تثير المخاوف ازاء مستقبل الاقتصاد العالمي وازاء التداعيات الممكنة على الدول الاقل نموا. وقد اقترب سعر البرميل من عتبة الـ140 دولارا الاسبوع الماضي.

وبدعوة من السعودية التي تملك اكبر احتياطي نفطي في العالم وكبرى الدول المصدرة للنفط، تجتمع 36 دولة و22 من كبريات الشركات النفطية الوطنية والعالمية للبحث في هذه الازمة في ظل تفسيرات متباينة لمسبباتها.

وتحضر الاجتماع ايضا سبع منظمات دولية متخصصة في الشأن النفطي.

وثيقة مثيرة للجدل

وسيبحث المشاركون في الاجتماع في وثيقة عمل مثيرة للجدل، تعرض جنبا إلى جنب، التفسيرات المختلفة للاطراف للازمة، اعدتها السعودية بالتعاون مع «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية التي تضم 27 دولة من كبار المستهلكين، ومنتدى الطاقة الدولي.

وقال نائب وزير البترول والثروة المعدنية الامير عبدالعزيز بن سلمان ال سعود مساء امس الاول: «ليس هناك حل آني (لمشكلة ارتفاع الاسعار)، هذا امر مستعص».

كما قال وزير الطاقة الاميركي صمويل بودمان فور وصوله إلى جدة مساء السبت انه «لا يوجد دليل على ان المضاربة هي التي تقود الاسعار»، معتبرا ان الهامش الضيق بين العرض والطلب هو سبب ارتفاع الاسعار على خلاف موقف «أوبك».

وابرز المشاركين في الاجتماع الذي يستغرق يوما واحدا العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون اللذان سيلقي كل منهما كلمة امام المجتمعين.

وقد وصل براون إلى جدة الاحد غداة مطالبته الدول النفطية باستثمار الارباح التي تم تحقيقها من زيادة اسعار النفط في مشاريع لانتاج موارد الطاقة المتجددة في الغرب، مقابل استثمار الدول الغربية في مشاريع تنقيب وتكرير لزيادة العرض العالمي على المدى الطويل.

(وكالات)

خادم الحرمين مستقبلاً وزير الاقتصاد الياباني (رويترز)

العليم: الكويت ستزيد إنتاج النفط إذا دعت الحاجة

أعلن وزير النفط وزير الكهرباء والماء المهندس محمد العليم امس أن الكويت لن تتردد في زيادة انتاجها من النفط، اذا كانت هناك حاجة إلى زيادة الانتاج النفطي، مثلها مثل دول «أوبك» الاخرى اذا قررت ذلك. وأضاف الوزير العليم في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في جدة ان دولة الكويت كانت -وما زالت- تؤكد أهمية استقرار السوق النفطي وتوافر هذه السلعة الحيوية في السوق العالمي، لان هذه القضية كغيرها هي شأن تنموي.

وأكد أهمية هذا الاجتماع بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، مضيفا انه يتيح الفرصة لتبادل وجهات النظر بين الطرفين، لاسيما في ظل الأوضاع التي يعيشها السوق النفطي العالمي.

واعرب عن ضرورة «تحديد المطلوب منا وتحديد أسباب ارتفاع أسعار النفط، وهل هي من تأثير أساسيات السوق أم أن هناك تأثيرات أخرى؟» مضيفا أنه: «بعد معرفة أسباب ارتفاع الأسعار يجب علينا ايجاد العلاج، وهو متوافر بين أيدي المنتجين والمستهلكين».

وأوضح أن من أهم أسباب ارتفاع أسعار النفط المضاربات وتراجع الدولار ومحدودية المصافي، مشيرا إلى أن هذه الأسباب لا تملكها دول «أوبك» وحدها، وليس لها دور رئيس فيها.

ودعا المنتجين والمستهلكين الى انتهاج الحوار والتفاهم في ما بينهم والبعد عن الإلقاء باللائمة على الآخر.

وعلى صعيد متصل قال الوزير العليم انه سيجتمع في وقت لاحق مع وزير الطاقة البريطاني، مضيفا ان حديثهما سيكون عن قضايا مشتركة تهم البلدين. وأضاف انه التقى أيضا وزير النفط الاندونيسي، إذ تناول اللقاء دور اندونيسيا في منظمة «أوبك» وتوجهاتها القادمة مع المنظمة واستمراريتها فيها.

وتوقع الوزير العليم النجاح لهذا المؤتمر الذي وصفه بـ«الهام» مضيفا انه نجح في عقد لقاء بين المستهلكين والمنتجين على طاولة واحدة وتحت سقف واحد.

وقال: «ان أهمية هذا الاجتماع تكمن في الرسالة التي تخرج منه، وتدعو الطرفين الى بناء الثقة، ووجوب الثقة بقرارات دول منظمة «أوبك» وخططها وبرامجها، مشيرا الى ان عدم وجود هذه الثقة بهذه البرامج يولد التخوف من السوق، مما يؤثر بالسلب على السوق النفطي».

(كونا)

«ميدل إيست إكونوميك سيرفي»: السعودية ستزيد إنتاجها 10 ملايين برميل

على الرغم من إعلان السعودية أنها سترفع إنتاجها من 9,5 إلى 12,5 مليون برميل خلال العامين القادمين فإن تقارير صحافية تفيد بأن الإنتاج السعودي قد يتعدى هذا المعدل.

قالت مجلة «الميدل إيست إكونوميك سيرفي» إن السعودية تهدف إلى إضافة عشرة ملايين برميل إضافية من النفط مما يعني إضافة سبعة ملايين برميل إلى الثلاثة ملايين التي كانت السعودية قد أعلنتها حديثاً.

وأكد المحرر المسؤول عن الأوبك والنفط في المجلة في تصريح لموقع أريبيان بزنس أن المصدر النفطي أخبره بأن السعودية ستزيد إنتاجها بعشرة ملايين برميل، ولكنه لم يحدد مدة زمنية لهذه الزيادة.

وقد تبدو هذه الزيادة ضخمة جداً، ولكن السعودية عازمة في كل الأحوال على زيادة الإمدادات من أجل إرضاء زبائنها من الدول المستهلكة.

وكان وزير النفط السعودي علي النعيمي قد أعلن في وقت سابق أن السعودية سترفع الإنتاج بمقدار 200 ألف برميل يومياً ابتداء من شهر يوليو المقبل ليصبح الإنتاج اليومي لها بمقدار 9.7 ملايين برميل وهو يعد أعلى إنتاج أعلنته السعودية منذ عقود.

وتسعى السعودية في هذه القمة إلى تشجيع المنتجين الآخرين ولديهم طاقة إنتاج فائضة على زيادة الإنتاج في اجتماع طارئ للدول المنتجة والمستهلكة، وشركات النفط امس الأحد، لكن دول «أوبك» تقول إن المضاربة وليس العرض هو السبب في ارتفاع الأسعار.

وحالياً تعد السعودية هي الدولة الوحيدة القادرة على زيادة إنتاجها بمعدل كبير مما يجعلها قادرة على إقناع الدول الأخرى أو على الأقل قيادة دول الأوبك لرفع انتاجها.

ودعت الرياض المنتجين والمستهلكين والرؤساء التنفيذيين لشركات النفط الكبرى للاجتماع يوم الأحد في جدة.

وزاد سعر النفط أكثر من مثليه خلال عام ليقترب من 140 دولارا للبرميل مما أثار احتجاجات من بروكسل إلى بانكوك بسبب ارتفاع تكاليف الوقود الذي يهدد الاقتصاد العالمي.

وتتبنى السعودية وهي أكبر مصدر للنفط في العالم سياسة الاحتفاظ بطاقة إنتاج احتياطية لضخها في حالات الطوارئ وقالت إن دول «أوبك» الأخرى التي يمكنها أن تزيد إنتاجها بسرعة ستناقش أيضا تعزيز الإنتاج لمحاولة كبح ارتفاع الأسعار.

وقال مسؤول خليجي كبير في أوبك: «السياسات القصيرة الأجل التي ستجري مناقشتها تشمل مقترحات بأن تعزز دول «اوبك» التي تملك طاقة فائضة الإنتاج مثلما أعلنت السعودية أنها ستفعل في يوليو».

مؤتمر جدة: لا تحملوا المصدرين مسؤولية البحث عن حل لارتفاع الأسعار

المنتجون لا يرون علاقة بين مستويات الأسعار المرتفعة والإمدادات

من المؤمل أن يتجاوز المشاركون خلال الحوار الذي قد يحتدم عند بعض المفاصل الحساسة، تبادل إلقاء اللوم إزاء ما يجري في السوق النفطي، حيث يرى المستهلكون أن إحجام المنتجين عن ضخ المزيد من الإمدادات في وقت يتزايد فيه الطلب، لاسيما من ناحية الأسواق الآسيوية هو العامل الرئيسي في ما وصلت إليه الأسعار في السوق النفطي العالمي.

شهدت مدينة جدة السعودية أمس، أكبر حوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة النفطية في محاولة للتوصل إلى حلول إزاء الأسعار القياسية للنفط، وذلك بمشاركة 35 دولة، و25 شركة بترول عالمية، و7 منظمات عالمية.

يأتي انعقاد هذا التجمع غير المسبوق استجابة لما دعت إليه المملكة مختلف الدول للجلوس معا وبحث واحدة من أكبر القضايا التي تواجه الاقتصاد العالمي، في وقت يتهم فيه كل طرف الآخر بالوقوف وراء هذا الوضع الذي بدأ يلقي بظلاله على نمو الاقتصاد في أنحاء العالم كافة.

ومن المؤمل أن يتجاوز المشاركون خلال الحوار الذي قد يحتدم عند بعض المفاصل الحساسة، تبادل إلقاء اللوم إزاء ما يجري في السوق النفطي، حيث يرى المستهلكون أن إحجام المنتجين عن ضخ المزيد من الإمدادات في وقت يتزايد فيه الطلب، لاسيما من ناحية الأسواق الآسيوية هو العامل الرئيسي في ما وصلت إليه الأسعار في السوق النفطي العالمي.

أما المنتجون فيرون أنه لا علاقة بين مستويات الأسعار المرتفعة والإمدادات، فالعالم من وجهة نظرهم لا يعاني شحاً في المعروض، ولا تراجعا في المخزونات التي يعتقد على العكس أنها تزداد، إنما السبب الرئيسي في ما يحدث، كما يرون، يعود إلى عاملين رئيسيين: الأول ضعف الدولار الأميركي الذي يعتقد أنه وحده وراء ما يزيد على 40 دولارا إضافية لبرميل النفط وفق الأمين العام لـ«أوبك» وزير البترول الجزائري خليل شكيب، أما العامل الثاني فهو المضاربات المكثفة في السوق النفطي من قبل صناديق التحوط التي أصبحت تضخ مليارات الدولارات، وتجني أرباحا ضخمة.

وفي كل الأحوال يترقب المستهلكون للنفط ما قد يتمخض عن اجتماع جدة الذي يجمعهم والمنتجين، وفي البال أن ينتهي اللقاء بقرار بضخ المزيد من الإمدادات لسوق نفطي يرون أنه متعطش للمزيد من المعروض، ما قد يؤدي إلى الحد من ارتفاع الأسعار في الأمد القصير، يتبعه تراجع دراماتيكي على المدى البعيد.

أما المنتجون فإنهم يتطلعون بدورهم إلى التوصل إلى آلية تحد أولاً من تآكل إيراداتهم النفطية من جراء الانخفاض الحاد للدولار، فضلاً عن إقرار وسيلة للحد من المضاربات التي يعتقد أنها أنهكت السوق النفطي، وتساهم بدور لا يمكن تجاهله في ما وصلت إليه أسعار النفط من مستويات قياسية.

يقول المراقبون إن السعودية لا تملك وحدها عصا سحرية لإطفاء حريق الأسعار في السوق، فقد ظلت هي ورفيقاتها في «أوبك» تؤكد على الدوام أن العالم لا يعاني شحا في المعروض النفطي، في وقت يعتقد فيه أن نمو الطلب العالمي نفسه يتراجع.

ومع ذلك، فإن السعودية، وإبداء لحسن النوايا، قد تعلن ضخ إمدادات إضافية تتراوح في حدود 300-200 ألف برميل يوميا.

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن الطلب العالمي تراوح في الربع الأول من عام 2008 في حدود 86.6 مليون برميل يوميا، بينما تراوحت الإمدادات في حدود 87.2 مليون برميل.

والسعودية هي الدولة الوحيدة في «أوبك» التي تحظى بفائض للطاقة الإنتاجية، حيث تشير تقديرات وزارة الطاقة الأميركية إلى أن فائض الطاقة الإنتاجية النفطية في الشرق الأوسط في عام 2007 تراوح في حدود 1.78 مليون برميل يوميا معظمها في السعودية.

ولكن يرى محللون أن الأسعار لن تتراجع حتى لو ضخت السعودية، ما مقداره 500 ألف برميل يومياً، مستشهدين أن الأسعار لم تهدأ في شهر مايو الماضي على الرغم من الأنباء التي تحدثت عن زيادة المملكة إنتاجها بنحو 300 ألف برميل يوميا، بل واصلت صعودها مسجلة مستويات قياسية متتالية إلى ما يقارب 140 دولارا للبرميل.

ويرى مراقبون أن الجهود المستمرة من قبل الولايات المتحدة وغيرها من المستهلكين للبحث عن مصادر بديلة للنفط تحد من التوسع في الاستثمارات في مجال الاستكشاف، وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط، وبينما العالم أحوج ما يكون إلى زيادة الإنتاج النفطي، الذي قد لا يكون ممكنا دون تخصيص حصة معتبرة من الإيرادات في تلك المجالات، فإن أفضل وسيلة ربما تتمثل في الحد من تراجع القيمة الفعلية للإيرادات عبر سياسة نقدية عالمية تحد من انخفاض قيمة الدولار من ناحية، وتشجع الأقطار التي تحظى بموارد طبيعية على الاستثمار بمختلف الوسائل الممكنة.

وهكذا، فإن حل المعضلة الشائكة في السوق النفطي ربما تتطلب حوارات أعمق بين مختلف الأطراف المشاركة، حتى لاعبين من خارج السوق تجذبهم الأرباح الطارئة.

العطية متحدثاً للصحافيين قبل المؤتمر (رويترز)